التقرير الربع سنوي
الربع الثالث ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق اكتتابات يومية للمستثمرين
- يقدم الصندوق استردادت أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدني للاكتتاب هو ٥ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أبريل ٢٠٠٨
سعر الوثيقة ج.م	٥٧.٨٢ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٦١٢.٢٧ ج.م.
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥١٢٢٩٤١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يوليو ٢٠١٣

بيانات التواصل

البنك الزراعي المصري
تليفون +٢٠٢-٢٧٩٤٢٤٧١
فاكس +٢٠٢-٢٧٩٤٨١٩٣
العنوان الالكتروني https://www.abe.com.eg/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٥	٧.١%
العائد منذ بداية العام	٢٣.١%
٢٠٢٤	٢٩.٩%
٢٠٢٣	٤٤.٤%
منذ ٥ سنوات	٢٢٩.٦%
منذ التأسيس	٧٩٢.١%

توزيع الأصول

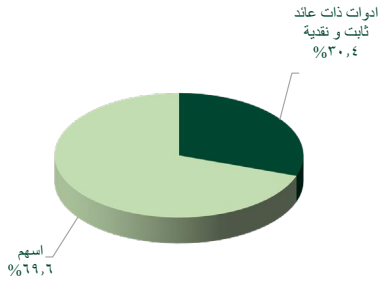

الاداء

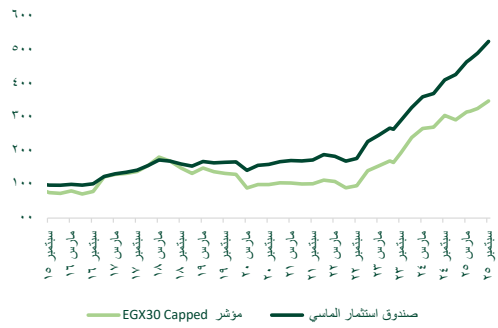

تحليل السوق

سوق الأسهم المصرية

- ارتفع السوق المصري ب٢٣.٣%خلال التسعة اشهر الأولى من ٢٠٢٥ متماشيا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب٢٥.٣% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ مما يعني أن السوق مازال يتداول على نفس مضاعف الربحية التي بدأ بها العام. وبناء عليه نتوقع أن أرباح الشركات خلال ٢٠٢٥ ستتراوح بين ٣٠-٣٥% وأن السوق سيرتفع بمعدل مماثل او أفضل في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب٦.٠ مرات و هو اقل ب٣٣% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ٩.٠ مرات.
- نعتقد أن السوق المصري يفتقد الحافز القوي للارتفاع في ظل ان المستثمرين المحليين لديهم نسب استثمار مرتفعة في حين ان تواجد المستثمرين الأجانب محدود عند ٧% من اجمالي تداول السوق مقارنة ب١٥% في نهاية ٢٠٢١. نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية اقل من مستوياته التاريخية في حين أن نسب نمو الأرباح متماشية مع ارتفاع السوق مما يحافظ على تقييماته المنخفضة.

السوق:

- تباطأ معدل التضخم السنوي العام في مصر للشهر الثالث على التوالي في أغسطس، ليصل إلى ١٢% مقارنة بـ ١٣.٩% في يوليو و١٤.٩% في يونيو. كما تباطأ معدل التضخم الأساسي إلى ١٠.٧% على أساس سنوي في أغسطس، انخفاضًا من ١١.٦% في يوليو و١١.٤% في يونيو.
- استأنف البنك المركزي المصري دورة تخفيض الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية في أغسطس، حيث خفّض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، وهو الانخفاض الثالث هذا العام، مع تباطؤ التضخم واستقرار الجنيه المصري. وقد خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة بإجمالي ٥٢٥ نقطة أساس منذ بداية العام، حيث يبلغ سعر الفائدة على الإيداع لليلة واحدة حاليًا ٢٢%، وسعر الإقراض لليلة واحدة ٢٣%، وسعر العملية الرئيسية وسعر الخصم ٢٢.٥٠%.
- ارتفعت صافي الاحتياطي الأجنبي لمصر إلى ٤٩.٢٥١ مليار دولار في أغسطس مقابل ٤٩.٠٣٦ مليار دولار في يوليو و٤٨.٧ مليار دولار في يونيو، محافظةً على مسارها التصاعدي.
- طرحت وزارة المالية المصرية صكوكًا سيادية في الأسواق الدولية على شريحتين؛ الأولى بقيمة ٧٠٠ مليون دولار لمدة ٣.٥ سنوات بعائد ٦.٣٧٥%، والثانية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لمدة ٧ سنوات بعائد ٧.٩٥٠%. ووفقًا لوزارة المالية، فقد شهد الطرح تغطيةً فائضة تجاوزت ٩ مليارات دولار من طلبات الاكتتاب.
- ناقش رئيس الوزراء المصري تفعيل "حزمة الشراكة" البالغة ٧.٥ مليار دولار مع نظيره القطري، حيث من المقرر أن يوجّه نحو نصف الاستثمارات المباشرة القطرية البالغة ٧.٥ مليار دولار إلى مشروع في البحر الأحمر.
- واصلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج اتجاهها القوي، مسجلةً ارتفاعًا بنسبة ٢٦.٣% على أساس سنوي لتصل إلى ٣.٨ مليار دولار في يوليو، وهو أعلى مستوى جديد بعد أن سجلت ٣.٦ مليار دولار في يونيو و٣.٤ مليار دولار في مايو. وبلغ إجمالي التحويلات خلال أول سبعة أشهر من عام ٢٠٢٥ نحو ٢٣.٢ مليار دولار، بزيادة قوية قدرها ٥٠% على أساس سنوي.
- تراجع مؤشر مديري المشتريات (PMI) لمصر إلى ٤٩.٢ في أغسطس مقابل ٤٩.٥ في يوليو، حيث استمر انكماش القطاع الخاص غير النفطي للشهر السادس على التوالي نتيجة ضعف الطلب الذي أثر سلبًا على نشاط الأعمال.
- سجل الاقتصاد المصري نموًا بنسبة ٤.٤% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، متجاوزًا التقديرات المستهدفة في مشروع الموازنة البالغة ٤.٢%، وارتفاعًا من معدل النمو المسجل في العام المالي السابق البالغ ٢.٤%. وجاء هذا التوسع الاقتصادي مدفوعًا بشكل رئيسي بقطاع السياحة الذي حقق نموًا بنسبة ١٧.٣% خلال العام.

- **متوسط صافي اسعار الفائدة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥:**
- سندات الخزانة المصرية:
  - ٢ سنوات: ١٩,٢٧%
  - ٣ سنوات: ١٨,٩٠%
  - ٥ سنوات: ١٥,٩٢%

استراتيجية الدخل الثابت:

اتبع مدير الاستثمار استراتيجية مزدوجة تقوم على تمديد مدة الاستثمار توقعًا لخفض أسعار الفائدة العام المقبل، واستخدام الاستثمارات قصيرة الأجل لزيادة العائد.